في الكثير من التكرار لما هو مشترك في دول العالم الثالث من جهة ، والى طمس اهمية ما هو متميز و « فريد نوعا » في وضع الاردن من جهة اخرى · ان نظريات ومداخل نظرية واستنتاجات كثيرة طرحت حول دراسة البلدان « ذات الانماط المتعددة » قام بها باحثون ومفكرون تقدميون على الصعيد العالمي ، وهي تشكل بمجموعها اسهامات جدية وكبيرة الاهمية لفهم اوضاع بقية البلدان ، ولا يمكن لاية دراسة تعالج قضية مشابهة ، وتقدم نفسها بانها تساهم في هذا المجال ، ان لا تقول رأيا بذلك، وتحدد بالتالي موقعها من نطاقه ، سواء بقبول تلك المداخل النظرية ، او رفضها ، مع التوضيح اللازم للموقف الثاني في حال وجوده ·

## حول استنتاجات عرض وتحليل تطور التركيب الاقتصادي الاجتماعي ونتائجه

في نهاية الفصل الاول ، وكذلك في بداية الفصل الخامس والاخير ، يورد المؤلف عددا من الاستنتاجات حول طبيعة التركيب الاقتصادي الاجتماعي ابان الفترة الاخيرة من السيطرة العثمانية فيقول « ان البلاد كانت ككل ذات اقتصاديات طبيعية ـ معيشية ، ما قبل رأسمالية ، وانها ذات انماط انتاجية متعددة » وان كون البلاد متعددة الانماط قد اضفى « صفة الانقسام والعزلة الاجتماعية على الجماعات الاقتصادية المرتبطة بهذه الانماط » ص ٣٥ · وفي بداية الفصل الخامس والاخير يعود الى تلخيص نتائج بحثه حول هذه الفترة ، ليؤكد : « ابرز الوضع التاريخي بالاردن انذاك واقع تعددية انماط الانتاجية ، حيث هي غالبا انماط انتاج بدائية وتقليدية ( ··· ) وحيث الانتاج الرئيسي للمجتمع كان مكرسا للاستهلاك المباشر ولتلبية حاجات الاكتفاء الذاتي في حين كان الحيز المعين من الفائض ، المكرس للسوق والمبادلة ، محدودا للغاية ، وبالتالي كانت مكانة العلاقات البضاعية والانتاج البضاعي ثانويا » ص ١٣٥ · وفي الصفحة التالية ، يضيف قائلا « ان عدم تطور الانتاج البضاعي والتبادل البضاعي وبالتالي عدم تكون سوق محلية، لا يعود فقط الى الشروط الموضوعية الداخلية وانما بسبب الفوضى الادارية وعدم استقرار السلطة وهيمنتها ، كما انه بسبب عمق الاستنزاف العثماني » ص ١٣٦ ·

وترتيبا على استنتاجه بوجود الانقسام والعزلة الاجتماعية للجماعات الاقتصادية» يخلص بصدد ذلك الى « ان الاردن لم يتكون كمجتمع من قبل ، او كتشكيل اقتصادي ، وانه بالاحرى عدة مجتمعات» اما لماذا ؟ فيجيب بان « **المجتمع يفترض** سيادة نمط محدد من الانتاج او لنقل سيادة نمط رئيسي من الانتاج تقوم الى جانبه انماط اقتصادية اخرى ·· » ص ١٥٣ ، ونظرا لانعدام سيادة نمط اقتصادي محدد على صعيد البلاد ، والتي تسمح لنا باطلاق صفة « مجتمع موحد»، وبسبب تفسخ اشكال المشاعية للملكية والانتاج ، فقد توفرت شروط « وحدة مناطقية » ـ حسب اعتقاد المؤلف ـ حيث نجد انه « في كل منطقة من البلاد تفسخت فيها اشكال المشاعية للملكية والانتاج ، كانت تتجسد وحدة مناطقية اساسها سيادة نمط اقتصادي اكثر تطورا » ص ٣٧ ·

ان الكاتب ، اذ استطاع ان يفسر اسباب « العزلة الاجتماعية للجماعات» و « عدم تكون الاردن كمجتمع » لانه كما يقول « بالاحرى عدة مجتمعات » بالاستناد الى تأكيده على ان البلاد « ذات اقتصاديات طبيعية ـ معيشية ما